



AL - HAQ



مأسسة الإفلات من العقوبة

تقصير إسرائيل في مواجهة أعمال العنف التي
يرتكبها المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي

إن ظاهرة اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين على الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة آخذة بالتفاقم والامتداد والتوسع. تبعاً لأحصائيات مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (UN OCHA) فإن عدد اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين التي تسببت بإصابات وأضرار للممتلكات الفلسطينية قد زادت بنسبة ١٤٤٪ في ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث كان المعدل ثمانية اعتداءات في الأسبوع وأكثر من ٤٠٠ اعتداء خلال السنة. وثقت مؤسسة الحق التزايد الواضح في حالات اعتداء المستوطنين على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية منذ ٢٠١١. وسلط تقرير الأمم المتحدة في بعثة تقصي حقائق المستوطنات الاسرائيلية لعام ٢٠١٣ الضوء على فشل السلطات الاسرائيلية في فرض القانون في مثل هذه الاعتداءات واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد مرتكبي الجريمة بما فيها إجراء تحقيقات فعّالة. وتوصلت بعثة تقصي الحقائق للاستنتاج بأن هناك تمييز مؤسسي في معالجة العنف عندما تكون القضية متعلقة بأفراد من الشعب الفلسطيني^١.

عادةً ما تكون أعمال عنف المستوطنين معدّة ومقصودة وتمثّل بشكل علني لتؤثر على القرارات السياسية للسلطات الإسرائيلية. يرى المستوطنون في أعمال العنف التي يقدمون عليها طريقة تسهل عملية تهجير الفلسطينيين من أراضيهم لبناء وتوسيع المستوطنات وبالتالي يتوقعون أن تقوم السلطات الإسرائيلية بالإعتراف الرسمي وترسيخ المستوطنات والتوسع. وفي بعض الحالات تهدف اعتداءات المستوطنين إلى معاقبة الحكومة الإسرائيلية عند إتخاذ أي قرارات أو إجراءات ممكن أن يكون لها تأثير سلبي على مصالح المستوطنات والمستوطنين كنوع من الانتقام. فقامت مجموعات المستوطنين والتي تصنف هذا النوع من الهجمات على الفلسطينيين بـ "دفع الثمن" بتحريك حملة تؤيد استخدام العنف الجسدي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

إن نظام الحكم التشريعي والإداري في إسرائيل بالإضافة إلى عدم محاكمة المستوطنين نتيجة تقصير المؤسسات الحكومية يحمي المستوطنين من العواقب المبنية في القانون وبالتالي يسمح باستمرار وازدياد حدّة مثل هذه الممارسات العنيفة ضد المدنيين الفلسطينيين. أما المستوطنون المتورطون في التخطيط والتحضير لمثل هذه الأعمال فهم محصنين من تطبيق القانون عليهم وفي بعض الحالات يستفيدون من الدعم من سلطات حكومية رسمية لتنفيذ نشاطات تربوية واجتماعية ودينية. فمثل هذه الاعتداءات تؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم بحقوق الشعب الفلسطيني وسبل عيشه في الأرض المحتلة. أدى عدم تنفيذ القانون ضد المستوطنين وفشل الحكومة الاسرائيلية في التحقيق في هجمات المستوطنين إلى خلق ثقافة الحصانة للمستوطنين والتي تساهم في زيادة وحدّة هذه الهجمات.

يتبادل هذا التقرير الآثار المترتبة على اعتداءات المستوطنين بالإضافة إلى الهجمات المصنفة بـ "دفع

الثنم" و ضعف الممارسة المؤسسية في إسرائيل في تنفيذ الأحكام من أجل محاسبة المستوطنين على الإعتداءات وكبحها. تقع على إسرائيل المسؤولية وتحت نصوص القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكدولة محتلة بأن تحمي المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها من خلال منع تنفيذ إعتداءات المستوطنين والتحريض على العنف ضدهم. تقع على المجتمع الدولي مسؤولية ضد الأفعال غير المشروعة نتيجة فشل إسرائيل في حماية الشعب الفلسطيني المحتل. ممكن أن تؤدي بعض الاعتداءات الإجرامية التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مسائلة المستوطنين في دول معيّنة بحيث أن تطال مسؤوليتهم الجنائية الشخصية.

كما وتتطلب إعتداءات المستوطنين تدخل ومسؤولية دول الطرف الثالث فهم أيضاً يقع عليهم واجب تحت القانون الدولي العرفي بعدم الاعتراف أو مساعدة أو تقديم معونة في حالة وجود خرق كبير للقوانين. أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة وغير التابعة للحكومة في دول الطرف الثالث فيمكن أن يقع عليها مسؤوليات تحت إطار القانون المحلي لهذه الدول. على سبيل المثال يتوجب على دول الطرف الثالث مكافحة الجرائم المنظمة طبقاً للقوانين المحلية والسياسة العامة ومسؤوليتهم تجاه القانون الدولي.

يدعو هذا التقرير الحكومة الاسرائيلية أن تتخذ إجراءات فعّالة لتطبيق القانون من أجل مكافحة اعتداءات المستوطنين ويوصي دول الطرف الثالث والجهات الدولية الفاعلة بأن يتخذوا الخطوات اللازمة للتأكد من أن الأشخاص والمجموعات تحت نطاق الدولة لا يدعمون جماعات المستوطنين التي تحرض وتقوم بالاعتداءات على الفلسطينيين بأي شكل سواء مادي أو غيره وذلك للتأكيد على فعالية سيادة القانون المحلي. كما ويدعو هذا التقرير دول الطرف الثالث وبالأخص الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات تمنع دخول المستوطنين المشاركين في أعمال العنف والاعتداءات إلى مناطقهم.

١ بعثة تقصي حقائق المستوطنات الدولية، « تقرير البعثة المستقل لتقصي حقائق اثار المستوطنات الاسرائيلية على الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على الشعب الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية»، نسخة معرزة وغير منقحة (كانون الثاني 2013) سلسلة UNHCR 22nd، فترة ١٠٧.

2 Article 1 of the Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts with commentaries, International Law Commission (ILC), United Nations, 2001 (ILC Draft Articles on State Responsibility).

للتواصل مع المؤسسة على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي

الموقع الالكتروني للمؤسسة www.alhaq.org



صفحة الحق على الفيسبوك facebook.com/alhaqorganization



صفحة الحق على التويتر twitter.com/alhaq_org



قناة الحق على اليوتيوب youtube.com/alhaqhr



قناة الحق على الـ فيميو vimeo.com/alhaq



مؤسسة الحق

٥٤ الشارع الرئيسي «طابق ٢+٣» مقابل دير اللاتين

كنيسة مار اندراوس الانجيلية «قاعة البروتستانت»

ص.ب ١٤١٣ - رام الله - الضفة الغربية - فلسطين

هاتف: ٩٧٢ / ٩ / ٧ / ٢٩٥٤٦٤٦ (٠) +

فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ (٠) + ٩٧٢

www.alhaq.org